

الفلسطينيون المقيدون عن الحركة: المحنة المستمرة لأهالي غزة في الأردن

عروب العابد

لقد أدى قرار الأردن بعدم دمج السكان اللاجئين من غزة دمجاً قانونياً إلى الإهمال طويل الأجل لحقوقهم المدنية ومنعهم من فرص تأمين الرزق المعقول. وخلفت حالة انعدام الجنسية الكثيرين في حالة دائمة من الإهمال القانوني.

جميع احتياجاتهم، وأصبح من الصعب على أهل غزة التنافس على الحصول على أماكن في الجامعات الأردنية حيث يتوجب عليهم ضمان أماكن في نطاق نسبة ٥% المخصصة للأجانب العرب، وأهل غزة غير مسموح لهم بالدخول في مجال المهنة لأنهم ممنوعين من التسجيل في الجمعيات/النقابات المهنية أو إقامة مكاتب أو شركات أو عيادات خاصة بهم، حيث يستطيع الأشخاص الذين يحملون تصريحاً أمنياً فقط الحصول على وظيفة في القطاع الخاص، بينما يكون الأشخاص الذين يعملون في القطاع غير الرسمي عرضة للاستغلال. ويطمح الكثير من الفلسطينيين إلى مغادرة الأردن والسعي وراء الوظائف في أماكن أخرى ولكنهم مقيدون عن تحقيق ذلك، بينما حاول البعض المغادرة سرا.

وأشارت المقالات الصحفية في عام ٢٠٠٥ إلى أن جامعة الدول العربية والسلطة الفلسطينية بحثتا إمكانية تسهيل عودة أهالي غزة إلى قطاع غزة، المكان الأول لإبعادهم، ولكن لا يشكل ذلك خياراً ممكناً في ظل محاصرة إسرائيل لغزة والهجوم عليها وفي خضم الأزمة الإنسانية المتفاقمة.

لقد ترعرع رامي في الأردن، ودرس القانون وعمل لأكثر من سنتين في شركة محاماة في مدينة الخليل في الضفة الغربية، وما أنه لا يحمل بطاقة هوية صادرة عن إسرائيل للإقامة في الضفة الغربية فقد ألزم على العودة إلى الأردن كل ثلاثة أشهر لكي يجد تأشيرة السياحة الخاصة به. وقد عاد رامي بسبب غلاء المعيشة إلى الأردن في عام ١٩٩٩ ليكتشف أنه جُرد من جواز السفر الأردني المؤقت، وبعد أن أصبح لا يملك أي شكل من أشكال الهوية، يقول رامي «إن كوني من أهل غزة في الأردن هو مثل كوني مذبناً»

ولا تستطيع النساء نقل الجنسية إلى أطفالهن في الأردن، كما هو الحال في معظم الدول الأخرى في الشرق الأوسط، ولا يتم منح الجنسية لطفل يولد في المنطقة من أب أجنبي، وتجبر النساء المتزوجات على الاعتماد على آبائهن أو أزواجهن لتسيير معاملات الوثائق المتعلقة بأطفالهن، وبسبب هذا المفهوم الأبوي للجنسية يتعرض أطفال الأردننيات المتزوجات من غزاويين لخطر عدم حصولهم على أي اعتراف قانوني بوجودهم.

ويعامل الأردن أهالي غزة كأجانب عرب، حيث يدفعون الرسوم على كل معاملاتهم مع الدولة، ولا يشكل «جواز السفر» الذي يحملونه في الواقع أكثر من تصريح إقامة، ويظل أمر تجديده منوطاً بحرية تصرف الدولة، ولا يستطيع الرجال من أهالي غزة تجديد إقامتهم دون الحصول على موافقة من السلطات الأمنية الأردنية، ويمكن أن يؤدي عدم تمتعهم الكامل بالحقوق الإدارية إلى الحد من حقوقهم في المشاركة السياسية وعضوية النقابات المهنية التي يتمتع بها المواطنون الأردنيون، حيث أدى انخراط بعضهم في نشاطات مع الجماعات السياسية الإسلامية إلى تجريدهم من الهوية.

إن «جواز السفر» - الباهظ الثمن - له قيمة كوثيقة سفر دولية فقط في حالة سماح الدول المستقبلية بدخول حاملي جوازات السفر المؤقتة، ولا تسمح معظم الدول بدخولهم لعدم توفر أي إثبات رسمي لديهم على انتمائهم لأي جنسية. ومن بين الدول التي ترفض احترام وثيقة السفر هذه سوريا ولبنان ومصر وبعض دول الخليج وأي تأخير في تجديد جواز السفر المؤقت أو في التقدم بطلب للحصول على جواز سفر يعرض الأشخاص لخطر فقدانهم لأوراقهم الثبوتية.

وكما لاحظنا في مقالات سابقة، فإن الدول العربية ترفض منح الفلسطينيين الجنسية من أجل الحفاظ على الهوية الفلسطينية ومن أجل تذكير إسرائيل بمسؤوليتها تجاه الأشخاص الذين طردتهم، ولكن تتميز الأردن بحقيقة أنها قامت بمنح أغلبية الفلسطينيين القاطنين داخل حدود المملكة الأردنية الهاشمية الجنسية الكاملة عندما ضم الأردن الضفة الغربية في عام ١٩٥٠، لذلك يشكل الغزاويون الذين يعتبرهم القانون والممارسات الإدارية ويطلقوا عليهم اسم الفلسطينيين حالة خاصة.

تقدم الأونروا خدمات الإغاثة والصحة والتعليم للاجئين من أهل غزة، ولكنها لا تستطيع تلبية

لقد حصل الفلسطينيون الذين وصلوا إلى الأردن عقب نكبة ١٩٤٨ على الجنسية الأردنية، وما أنهم أردنيي الجنسية، فهم وأبنائهم يحملون جوازات سفر صالحة لمدة خمس سنوات، ويتمتعون بحق التصويت ولديهم حق الحصول الكامل على الخدمات الحكومية، وكل مواطن له «رقم وطني»، وهو رقم تسجيل مدني يمنح عند الميلاد أو التجنيس ويُدون على بطاقات الهوية الوطنية وفي سجلات العائلات التي تصدر للمواطنين فقط.

عانى أهالي غزة الموجودون في الأردن من تجربة اللجوء مرتين، الأولى عندما أرغموا على الرحيل إلى غزة نتيجة حرب ١٩٤٨، ومن ثم تم طردهم مرة أخرى عندما احتلت إسرائيل قطاع غزة في عام ١٩٦٧، ويتراوح التقدير التخميني لعدد أهالي غزة الموجودون في الأردن من ١١٨ ألف إلى ١٥٠ ألف نسمة، ودخل عدد قليل منهم ضمن برنامج الجنسية الأردنية من خلال التجنيس أو توفرت لديهم الموارد المالية لحياسة الجنسية، ويعيش الكثير من الفلسطينيين غير المواطنين في عمان ومدن أردنية أخرى، وتعيش نسبة كبيرة في مخيمات تديرها الأونروا: ومعظم سكان مخيم غزة (المعروف أيضاً بمخيم جرش) البالغ عددهم ٣٠ ألف نسمة هم من أهل غزة، وبضعة آلاف من سكان مخيم حطين هم من لاجئي ١٩٤٨، ممن هجروا من غزة بعد النكبة.

وحال وصول اللاجئين من غزة إلى الأردن حصلوا على جوازات سفر أردنية مؤقتة صالحة لمدة سنتين ولكنهم لم يحصلوا على حقوق الجنسية الأردنية، وتحقق الوثيقة المسماة «جواز سفر» غرضين اثنين، أولهما أنها تدل السلطات الأردنية على أن أهالي غزة ومن يعولون هم سكان بشكل مؤقت في الأردن، وثانيهما أن الوثيقة تقدم لهم وثيقة سفر دولية (ليس بهاسيه) من شأنها تمكينهم من السفر إلى دول أخرى خارج الأردن.

نشرة الهجرة القسرية ٢٦

عروب العابد هي باحثة مستقلة تقطن في عمان وتعمل في مجال قضايا لاجئي الشرق الأوسط، وبريدها الالكترونية: oroub@go.com.jo.

١. مكتب السجلات العامة، وزارة الخارجية، المراسلة رقم ٩/٣/١١٩، من تي سي راب، من المكتب البريطاني في الشرق الأوسط إلى جيه كريويل، في السفارة البريطانية، في القاهرة، ١٩٥٢.

لقد مضى أكثر من نصف قرن منذ أن صرح ضابط بريطاني أنه غير قادر على «رؤية أي أمل في العثور على وطن مناسب للاجئين من أهل غزة التعساء»، ولم تؤد قرارات الأمم المتحدة وبروتوكولات الجامعة العربية والتصريحات المعبرة عن قلق المجتمع الدولي إلى أي نتيجة. وينبغي، إلى حين إقامة الدولة الفلسطينية، أن لا يتم إجبار أهالي غزة العديمي الجنسية على العيش في حالة من الإهمال يتم فيها إقصائهم عن الاتفاقيات التي من المفترض أن تضمن حقوقهم المدنية والإنسانية.

هبة الأردنية الجنسية متزوجة من أحمد، وهو من أهل غزة ويحمل وثيقة سفر مصرية، وبعد سنة من زواجهما، اعتقل أحمد لوجوده في الأردن بدون تصريح إقامة، وتم إبعاده من الأردن، وتم رفض عودته مرة أخرى إلى مصر وانتهى به المطاف في السودان، ولدى هبة الآن طفلة هي غير قادرة على تسجيلها بسبب غياب والدها، ولا يمكنها تحمل نفقات السفر إلى السودان لتكون إلى جانبه.